الثورة الخميس 7 ربيع الأول 1432هـ الموافق 10 فبراير 2011م العدد (16892)

مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

أحمد عبدربه علوي*

التدريب كالتصدير .. مسألة حياة أو موت .. فالمعروف -عالمياً- أن أي مصنع أو بناء عمارة يحتاج إلى ٣ أنواع من العمالة:
١- عمالة فنية عالية المهارة وهم التقنيون: (المهندس الفني)، (المهندس المعماري)، (المهندس الزراعي) وغيرهم..
٢- عمالة متوسطة قليلة المهارة (العمالة الفنية) سباكة، نجارة، كهرباء، سيارات وغير ذلك.
٣- عمالة قليلة المهارة (العمالة العادية - أي المهنيون) بما معناه أن هناك ٣ أنواع (تقني، فني، مهني).

وهنا في بلادنا اليمن فإن لدينا وفرة في العمالة العادية ولكن المشكلة تكمن في أن لدينا نقصاً في العمالة الفنية والتي تشكل الحلقة الوسطى وهي العملية الإنتاجية .. فالمطلوب وبشدة التركيز على توفير العمالة الفنية وذلك بالتوسع في مراكز التدريب الفني والمهني مع التركيز على جرعة التدريب العملي، وليس النظري من أجل تخريج العمالة التي تحتاجها المصانع وغيرها حتى لا نكون كما قال عادل إمام في إحدى أفلامه (بلد شهادات!!!).

مطلوب من الجهات ذات العلاقة إعادة النظر في مخرجات التعليم العالي التقني والفني لتقرير مدى مواءمتها مع متطلبات سوق العمل الوطني والعربي والدولي فإن الأمر قد بات يحتاج إلى وقفة جادة يعاد فيها تقييم مختلف الخطط التي عكف المعنيون على وضعها لمعالجة مختلف القضايا ذات العلاقة بالتعليم العالي.

إن تقييم مخرجات التعليم العالي المتعلقة بأعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة بوضعها الحالي تفرض بالضرورة إعادة النظر في مدخلات التعليم العالي، وطرح التخصصات والبرامج الأكاديمية وإعداد الكوادر المؤهلة للتدريس وما تقتضيه العملية التعليمية من تهيئة للبنية التحتية وتأمين المتطلبات المخبرية والبحثية الكفيلة بإنجاز البحث العلمي النظري والتطبيقي ذلك أن خيارات القبول ابتداء تؤثر كثيراً على حجم أعداد المقبولين ونوعيتهم وتجعل التحاقهم بكثير من التخصصات التحاق الحاجة فقط للتعليم الجامعي وليس الالتحاق الذي يقوم على الرغبة والقدرة التي تلبي الحاجة كما أنها تحول دون إقبال الطلبة على التعليم بطريقة جادة ومبدعة تغير قناعاتهم بأنهم ليسوا إلا أعداداً مضافة إلى أعداد العاطلين عن العمل، وهذا يجعل مؤسسات التعليم العالي مضطرة إلى تكرار التخصصات المتشابهة في كل منها لمواجهة الطلب دون استشعار لأهمية هذه التخصصات أو الوقوف على مدى الحاجة إليها في سوق العمل المحلي والعربي والغربي، وبالتالي فإن التأهيل والإعداد الجامعي يصبح إعداداً كمياً لا نوعياً وتصبح التخصصات الأكاديمية بما تشتمل عليه من خطط دراسية هي تخصصات مكررة وراكدة أو شبه منسوخة في غالبها لا تحمل أية سمة أو صفة للتمييز عن غيرها.. وهذا بظني يجعل مخرج التعليم العالي في هذا الاتجاه ثابتاً غير متجدد، ويؤدي إلى إيجاد فجوة كبيرة بين نوعية الخريجين وعددهم وتخصصاتهم وحاجة السوق إليهم أما تقييم المخرج الآخر من مخرجات التعليم العالي والمتمثل بتطبيقات البحث العلمي الذي تتولى الجامعات أجراءه في غالب المؤسسات فإن ذلك يقتضي إعادة النظر في الأولويات والغايات الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي في الجامعات اليمنية بحيث لا تقتصر أغراضه لدى الباحثين على أغراض الترقية والنقل إلى منصب أعلى والتثبيت في العمل في الجامعات إنما تمتد لتصبح جزءاً أساسياً ومتطلباً وطنياً تتولى إجراءه الجامعات ضمن سياسات وطنية هادفة يؤدي الأخذ بها إلى مشاركة القطاع الخاص مشاركة فاعلة يتم خلالها تحديد الجوانب التي يحتاج فيها إلى البحث العلمي التطبيقي والذي يسهم في حل مشكلاته وزيادة الإنتاجية والجودة لديه، وهذا يقود بالضرورة إلى تفعيل دور الباحثين ومشاركتهم للقطاع الخاص في الوقوف على احتياجات المؤسسات والقطاعات المختلفة وتنمية وتطوير قدراتها مما يؤدي إلى تعزيز الثقة بينهما مما يساعد على تأمين الدعم اللازم للبحوث العلمية وتبنيها وتحديد نوعيتها التي تتلاءم مع احتياجات مؤسسات القطاع الخاص الصناعية التجارية الزراعية الخدمية وغيرها ويبعث على الالتزام الجاد بإجراء هذه البحوث المطلوبة وتعميمها على مختلف مؤسسات القطاع الخاص من قبل الجامعات كل فيما يقع في دائرة اهتمامها ويفي باحتياجاتها كمؤسسات عاملة ومؤسسات بحثية وطنية ذات رسالة ويؤمن فرص العمل المبدع المناسب لدى هذه المؤسسات ويلغي الطلب القائم بضرورة تأمين الوظيفة العامة للخريج كهدف تعليمي.

أما المخرج الثالث من مخرجات التعليم العالي المتعلق بخدمة المجتمع اليمني وتطويره وتنمية الجوانب الإبداعية للقدرات المتوافرة فيه فإن تقييم الحالة القائمة لهذا المخرج يقتضي بداهة أن ندعو إلى تضافر الجامعات في تنفيذ خطة وطنية شاملة تتحدد فيها الجوانب التي ينبغي أن تعمل الجامعات على توظيف قدراتها وإمكانياتها العلمية والبحثية لخدمة المجتمع وتطويره في قطاعيه العام والخاص إذ أن الملاحظ في هذا المخرج أن كل جامعة تعمل على تنفيذ رؤاها بطريقة مختلفة عن الأخرى وبطريقة مكررة بعيدة عن الغايات التي يهدف إليها أي مشروع وطني في إعداد الكفاءات وتنمية القدرات واكتساب المهارات الوظيفية والقيادية والاستراتيجية وهذا ينعكس بشكل مباشر على شكل الأداء المجتمعي بعامة بحيث يلاحظ أنه يتم بطريقة أحادية فردية شبه فوضوية دون الالتزام بالحد الأدنى من التعاون والتنسيق بين الجامعات لتحديد المسارات المطلوبة من جهة أو بين المؤسسات الوطنية التي تحتاج إلى وجود مثل هذا التأهيل والتدريب والتطوير من جهة أخرى.. إن طبيعة التقييم لمخرجات التعليم هي طبيعة التقييم لكل المدخلات القائمة في تكوين البنية التعليمية للتعليم العالي للوصول إلى مخرجات تعليمية صحيحة، تتمكن من خلالها مؤسسات التعليم العالي من تلبية الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل محلياً وعربياً وهي الطبيعة الأولى بالتصحيح من أية إصلاحات أخرى فالمجتمع لا يكون قادراً على الإبداع والتميز والمنافسة ما لم تكن مؤسساته التعليمية مبدعة ومتميزة.

ولعل الأمل القادم سيتجسد فيما توليه القيادة السياسية في بلادنا من عناية واهتمام وتوجيه دائم لمؤسسات التعليم العالي والذي بتنفيذه سيجعل بمقدورنا أن نوائم بين مخرجات التعليم العالي وحاجة السوق وهذا يحتاج إلى عمل وطني مخلص وصادق ودؤوب نأمل أن يتحقق على أيدي الكفاءات الواعية للمسئولية المدركة لمتطلباتها الوطنية العليا.

* رئاسة مجلس الوزراء..

حتى لا يصبح «التعاقد» الوظيفي سجناً مؤبداً

د/ سعاد سالم السبع

كان في الماضي حينما يلتحق الشخص بعمل ما يوضع تحت الاختبار مدة أقصاها ستة أشهر، ليعرف رؤساؤه في العمل مدى قدرته على أداء مهامه ومدى التزامه بالعمل ..

وبعد هذه الفترة يثبت الموظف، وأثناء فترة الاختبار يعطى له راتب يتناسب مع خبرته ومؤهلاته، فكنا نرى المتعاقدين نشطين سعداء بعملهم مخلصين لوظائفهم منتمين لمؤسساتهم راغبين في تطوير مهاراتهم وقدراتهم.

أما اليوم فإن الوضع اختلف تماماً؛ التعاقد أصبح سجنا مؤبدا قد يمتد إلى آخر العمر إن لم يجد المتعاقد من يسنده ويسرب اسمه خلسة إلى كشوف التوظيف في الخدمة المدنية، ولأن التعاقد في المؤسسات الحكومية أصبح وسيلة إذلال تفرض على المتعاقدين أن يعيشوا سنوات لا يعرفون عددها حياة وظيفية مع وقف التنفيذ ، فإنك حينما تتعامل معهم تجدهم متذمرين غير مستقرين يسيطر عليهم الحزن والإحباط والخمول وعدم الرغبة في التقدم، وحينما تقترب من القدماء فيهم تجد أنهم مستنفدون من طول الانتظار لا هم تثبتوا في وظائفهم ولا منحوا مرتبات تسد حاجتهم وتناسب مؤهلاتهم، ومع ذلك لا زالوا صامدين في مكاتبهم لا يتهاونون في أعمالهم، بل قد لا يجد المواطن غيرهم عاملين ومتواجدين في مؤسساتهم، يتحملون ما يكلفون به حتى وإن لم يكن من اختصاصاتهم.

ذلك هذا هو حال كثير من المتعاقدين في المؤسسات الحكومية، وبخاصة في جامعة صنعاء، عشرات الموظفين المتعاقدين في الجامعة يشكون مر الشكوى من ركود أحوالهم في وظائفهم، وكثير منهم مرت عليهم أكثر من خمس سنوات وهم متعاقدون يعيشون في قلق على مستقبلهم صابرون على مرتبات لا تساوي أجرة المواصلات التي يدفعونها إلى أماكن أعمالهم، ويتحملون التهديدات من قبل رؤسائهم إن لم يمتثلوا لرغباتهم، وعليهم دائما أن يصغوا باهتمام لعبارة (أنت لازلت بالقلم الرصاص) وعليهم ألا ينتقدوا أي تصرف حتى وإن كان ضد العمل المؤسسي خوفا من أن يتم الاستغناء عنهم..

متى ستتم كتابة أسمائهم بالحبر في كشوف التوظيف؟!! هل علينا أن ننتظر حتى نراهم في مستشفيات الأمراض النفسية؟ لماذا لا توضع آلية لتثبيت من مرت عليهم فترات طويلة في الوظيفة؟!

إذا كانت المؤسسة لا تحتاج إلى المتعاقدين أو أن التوظيف غير متاح بسبب التكدس- وهذا ما نسمعه - فلماذا تم قبولهم من البداية؟ ولماذا حين يقصد المواطن أية مؤسسة حكومية لا يرى إلا المتعاقدين يقدمون الخدمة؟ أين هذا التكدس الذي يتم الحديث عنه باستمرار؟ والمواطن لا يجد في بعض المؤسسات إلا موظفا واحدا يقوم بكل المهام؟!! والعجيب في الأمر أنه حينما يسأل عن حال ذلك الموظف يجده متعاقدا... الحديث المتبادل بين المواطنين أن التكدس الوظيفي موجود فقط في كشوف المرتبات ، أما الواقع العملي فالمؤسسات تشكو من تأخر أعمالها بسبب قلة العاملين أو عدم وجودهم .. إن جميع المؤسسات الحكومية تحتاج إلى مراجعة واقعها الوظيفي حتى يتم تشخيص معنى التكدس الوظيفي وأسبابه..

وإلى أن تتم المراجعة؛ فإن الوضع يحتاج إلى وضع آلية سريعة لحل مشكلات هؤلاء المتعاقدين وأظن أنه حان الوقت أن تفحص ملفاتهم ، وأن يتم تثبيت من تحتاجهم المؤسسات فعلا، ويمكن أن تبدأ الخدمة المدنية بتثبيت الذين مرت عليهم خمس سنوات فأكثر في المؤسسة على الأقل، ألا تكفي خمس سنوات لاختبار المتعاقد في المؤسسة الحكومية؟

بقاء حال المتعاقدين على ما هو عليه اليوم في المؤسسات الحكومية يساهم في تأخير عجلة التنمية، وسوف يساهم بطريقة غير مباشرة في تدمير مؤسساتهم إن لم يتم الالتفات إليهم.. ولنفكر جميعا ماذا يمكن أن يقدمه كادر وظيفي غير مستقر وظيفيا لمؤسسته؟ وهل لنا أن نلوم المحبطين إن هم لم يعبروا عن انتمائهم لمؤسساتهم من خلال الجد والاجتهاد في العمل؟!!

أتمنى أن يتم وضع حلول سريعة للمتعاقدين في جامعة صنعاء ولجميع المتعاقدين في المؤسسات الحكومية، وأن توضع آلية حازمة لمراقبة الأداء لكل العاملين والموظفين حتى لا يصبح التثبيت وسيلة للهروب من الالتزام بواجبات الوظيفة الحكومية كما هو الآن في بعض المؤسسات.

استاذ المناهج المشارك بكلية التربية -صنعاء - عضو منظمة (اليمن أولا)
SUADYEMEH @QMAIL.COM

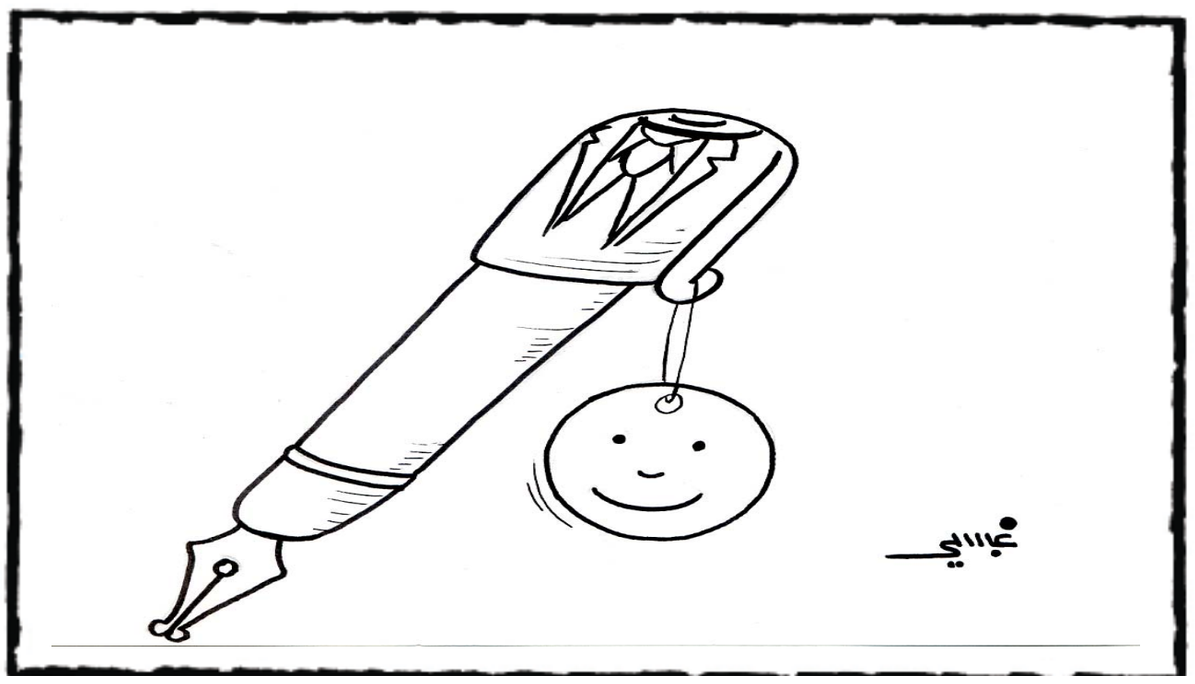

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

يمن2020 م بلا قات!!!!

يعني أن مَنْ سيطيل أعمارهم رب العباد سيشاهدون كأس العالم من الدوحة في المقاهي وعلى الكراسي في المنازل، فستكون الدواوين في ذلك الوقت قد تحولت إلى صوالين للجلوس وبالكراسي وأكواب الشاي توزع على الجالسين بدلاً عن رُبط القات وتوابعها؟

هذا ليس من الخيال الشخصي، بل من وحي ما قاله المدير التنفيذي لمؤسسة أو منظمة «يمن بلا قات»، وحين أعلّق عليه هنا لا أتهكّم ولا أسخر، بل أسأل : هل قيل مثل هذا - أيضاً - في لحظة نشوة قات؟ لأن السؤال الآخر سيكون : كيف؟

الأستاذ محسن العيني حين رأس أول حكومة في عهد الحمدي رفع شعار محاربة والقضاء على القات، وبدأ بإجراءات منها تحريم زراعته أولاً في أراض تابعة للدولة، ومنعه في أماكن العمل إلى جانب إجراءاتٍ أخرى منها أو أهمها تشكيل لجنة لمحاربة والقضاء على هذه الآفة التي نحبّها حد العشق مهما شتمناها وشتمنا مَنْ أتى بها، ذلك من بعد المغرب، أما قبل الظهر من كل يوم فندبج القصائد في كل «رُبطة» نراها أمام أعيننا!!

قيل - واللّه أعلم - أن العيني ألغى تلك اللجنة بعد أن كان يذهب إليها ليجد أعضاءها يناقشون سبل التخلص من القات وهم «مخزّنين»!! وما غاضه أكثر أن أعضاءها كانوا يقدمون إليه الأوراق يطلبون منه «حق القات».

الآن يبدو، وذلك شيء يسر النفس، أن المدير التنفيذي وعد بتخليصنا من القات بعد أو في نهاية تسع سنوات من الآن، لا أدري كيف؟

وبجدية متناهية أسأل : هل تملك المؤسسة رؤية ما؟ أتمنى ذلك، فالقات تحوّل إلى مُستعمر لحياتنا وبرضانا، وإلى طابوره أو إلى تأييده ينضم كَل لحظة مئات الأشخاص، ومساحته توسعت بلا حدود، ويستهلك أكبر نسبة من المياه على حساب المزروعات الأخرى، وعلى حساب الإنسان؟

إذاً، على أي أساس يعد الآخ عباس بيمن خالٍ من القات وبعد تسع أو عشر سنوات لا فرق!!

أصدقاء «يمن بلا قات»، التي أسسها المرحوم الأستاذ أحمد جابر عفيف، لم تحقق شيئاً يذكر في هذا المجال، وجمعية أخرى يبدو لي أنها في تعز هي الأخرى صرفت النظر، والمؤسسة الجديدة لتوها أشهرت نفسها، فمتى قد أنجزت الدراسات والأبحاث وكوّنت رؤية من خلالها تتحدد الخطوات للوصول إلى العام٢٠٢٠ م؟

القات مشكلة مزمنة، ولذلك لا بد أن تتحول إلى همّ وطني تسهم الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، التي انشغلت هذه الأيام بآثوار «الهَجَر» وبنادق «المصفى» والأحزاب والمنهج المدرسي والجميع مطلوب إذا أرادت المؤسسة وقدرت أن تقنعهم بالسير معها، مطلوب أن يبدأوا وبلا كلل ولا ملل وَبنَفَس لا ينقطع، فالقات ليس آفة - فقط - بل دورة اقتصادية يعَيشُ من ورائه الزارع والقاطف والسائق، وصاحب المطعم وبائع «التتن» والفحم ومطاعم السلتة والفحسة الشعبية، أي أن جمهوراً من الناس يعيشون منه، بالمقابل مساحة الأراضي المزروعة، كل هذه المكونات، ما هي بدائلها؟ فأن تقلع شجرة قات لتغرس مكانها شجرة بدلها تكاليفها ووقت الانتظار من سيعوض الناس في عيشهم وتلك السلسلة من البشر.

القات تحوّل إلى ثقافة ووعي، فلا بد من إحلال ثقافة ووعي آخرين من خلال أدوات توعية وتثقيف وإعلام على مدار الساعة بجانب آذان الناس، مش عمل مناساباتي من العيد إلى العيد.

هذه كلها تظهر بشكل أسئلة وأسئلة غيرها كثيرة هل تجد الموسسة إجابات عليها؟ وسيقول قائل : لِمَ تهاجمون بديلاً عن الدعم؟ نقول : لا نهاجم، بل لا نريد أن يتسرع أحد بدون أن يمتلك أدواته ويبيّن ما هي وسائله؟

إذا أرادت المؤسسة أن تقدم شيئاً فلتعمل بنصيحة ذهبية بدون مقابل ومني، مفادها : إذا استطاعت أن تحمي الأجيال الجديدة من الانضمام إلى الطابور وتترك الكبار وَمَنْ لا يستطيعون العيش بدونه، لو استطاعت المؤسسة أن تحمي الصغار، فستكون قد أنجزت أعظم المنجزات.

أقول مرة أخرى : إن القات مصيبتنا التي نعشقها، لكن علينا أن نبحث عن طريق ما للخلاص، ليس من بينها الاستعجال في منح الوعود التي لن تجد طريقها للتنفيذ، والأمر في الأول والأخير بحاجة إلى نقاش مستفيض وصولاً إلى إيجاد رؤية ما تقتنع بها الدولة اقتناعاً حقيقياً لتدعم أي توجه جاد للتخلص من هذه الآفة.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

لتأكيد الصحيح لا أكثر 3-3

هاشم عبدالحافظ

وبما أن حديثنا شمل دور السلطة المحلية من المهم القول أن على المجلس المحلي لمديرية حيفان أن يلتفت إلى مشاريع مختلفة كالطرق والحواجز والارتوازات والخزانات باعتبارها مشاريع تندرج ضمن برنامجها الثلاثي للانماء كطريق قرض - نجد برح الاعروق التي كانت قد شقت المرحلة الأولى منها من قبل التعاون الأهلي مطلع عام ١٩٨٠م..

وتم استكمال المرحلة الثانية بتعاون الأهالي الذين قاموا بالشق وأعمال الانشاءات بجهودهم وإمكانياتهم الخاصة ليسجلوا بذلك مأثرة عظيمة فرضتها حاجة سكان القرى المتناثرة على جانبي الطريق التي يحدها من الشمال قلعة المنصورة الأثرية إلى جانب أنها تتوسط قرى عديدة مثل نجد البرح الأعلى ونجد البرح الأسفل والعدنة والمثامر ، والمحرقة وغيرها من المحلات المأهولة بالسكان والطريق تمثل حلقة ربط هامة بطريق نقيل الزربي (الخطوة) الرابطة بمديرية حيفان حاليا وكذلك رابطة بمديرية الصلو ، والتي كانت ولا تزال واحدة من المشاريع التي تقع ضمن اهتمامات المجلس المحلي ورؤسائه مدراء عموم المديرية الذين تعاقبوا على حمل مسؤولية المجلس والمديرية بما في ذلك رئيس المجلس مدير المديرية الحالي ، فهو بلا شك يجلس مع رؤساء المكاتب التنفيذية ليسمع منهم عن مختلف المشاريع التي كانت قد أدرجت ضمن البرنامج الانمائي للمجلس باعتباره ترجمة فعلية للبرنامج الانتخابي للأخ الرئيس ، والذي يعتبر وثيقة عهد ينبغي التمسك بها وفاء لسكان الوحدة الإدارية وغيرها من الوحدات بالمحافظة والذين يعانون من قسوة الحياة لنقص المشاريع وعشوائية ما تم شقه من طرق اسعافية بعضها لم تستكمل فيها أعمال الشق والسفلتة إلى جانب ضعف التوعية بالحقوق الديمقراطية ، كما أن اهتمام المجلس المحلي على رأسه الاستاذ فارس العزالي لم ينحصر بالمدارس والوحدات الصحية التي تحتاج إلى إعادة تقييم موضوعي بل ويتجاوز ذلك ليشمل مشاريع مياه وطرق تأسست أو مسحت بعزل المديرية منتصف ثمانينات القرن الماضي رغم وجود صندوق الطرق بالوزارة ومكتبها بالمحافظة ، لكنها لن تعرف أعمال صيانة أو شق من هذه الطرق طريق الجب الجريدة - فرعين الرابطة بطريق الفرعين المحربي مقبرة السقيل - الأعبوس ، والتي كانت الدراسة قد أحيلت إلى رئيس المجلس مدير عام المديرية السلف بمذكرة رقم (٥٠٩) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥م من الاخ الأستاذ مدير عام مكتب الأشغال العامة بالمحافظة للأخ الأستاذ مدير عام مديرية حيفان رئيس المجلس المحلي لاستكمال إجراءات التنفيذ وسلمت صورة منها للأخ الشيخ رشاد علي عبدالجليل عضو المجلس المحلي في حينه ، وكذا سلمت نسخة للأستاذ أمين أحمد قاسم رئيس جمعية الأعبوس بحضور أعضاء الهيئة الإدارية وجمع من أبناء الأعبوس في الاجتماع المفتوح المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٣م بصنعاء والذي خص باسمه ونيابة عن الهيئة الإدارية للجمعية كاتب هذه السطور بكلمة شكر لدوره الفاعل في متابعة الإخوة المجلس المحلي ومكتب الأشغال والإخوة بالمحافظة بتعز ، ووجه الذين حضروا الاجتماع بترك متابعة هذه الطريق وطريقي الشويفة نجد الغليبة الحصحص بني كلبين أعبوس لمكتب الأشغال العامة بالمحافظة لتجنب الارباك الذي كان متوقعا وفي حديث شخصي وعد رئيس الجمعية أنه سيتواصل مع الإخوة وزارة الأشغال العامة والطرق ، محافظة تعز ، دائرة الأشغال العسكرية بصنعاء ، للتأكد من قناعتهم باعتماد وتنفيذ المشروع بحسب دراسة جديدة أعدت مؤخرا لكي لا تستغل تكلفته المرتفعة لحرمان السكان من الطرق أيا كان طولها والمشار إليه في رسالتي الموجهة للأخ الأستاذ رئيس جمعية الأعبوس بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٧م وهناك دليل واضح دال على تأكيد وعده على الواقع دون ضجيج في المجالس، ولكن للأسف بعض المثقفين والمتعلمين من أبناء المديرية تجاهلوا - ولا يزالون - أهمية هذه المديرية التي كانت مركزا إداريا وتجاريا وسياسيا للناحية (القبيطة) في حينه ، هو أمر سبق أن كتبت عنه بعد أول دورة انتخابية ٢٧/ابريل/١٩٩٣م من إدراك الأهمية التي تتميز بها مديرية حيفان.

وتم التنويه إلى ضرورة الوقوف على أوضاع المديرية الإدارية والانتخابية وغيرها من المديريات ، طالما يوجد نواب يمثلون المجتمع ومن حق المواطنين عليهم دعوتهم لنقاش الأوضاع الإدارية والانتخابية لإعادة النظر بوضع الدوائر الانتخابية بحيث يصبحون ضمن مديرية واحدة ورفع مقترحهم الذي سيتم التوصل إليه إلى السلطة المركزية قبل الدورة الانتخابية القادمة لتوجيه الجهة المختصة بالتصحيح وإعادة الأوضاع كما كانت قبل التقسيم الانتخابي لأن التعديلات الدستورية والقانونية الجديدة ووفقا للتوجه نحو اللامركزية قد تتضمن أحكاما تخول الحكومة الآتية إعادة النظر بالتقسيم الإداري الحالي ، وفق جملة من المعايير والعوامل السكانية والتاريخية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية ، وتم تكوين دوائر انتخابية ومديريات تتبع محافظة واحدة لا أكثر لتكون بمثابة محطات التقاء وطنية وسبيلاً لتأمين مقومات الانماء الاقتصادي والاجتماعي المتواصل في إطار الجمهورية اليمنية ، ولكن المحبطين من أبناء هذه المديرية وغيرها من المديريات التي عاني سكانها نفس معاناة سكان مديرية حيفان لا يروق لهم تصحيح هذه الأوضاع لأسباب غير واضحة برغم أننا نسمع أحاديث منهم عن هموم ومشاكل سكان الوحدات (العزل) الإدارية الواقعة ضمن الدوائر الانتخابية (٤٢) ،(٦٩) ، (٧٠) ، (٧١) مثلا ، لكن هؤلاء البعض غير جادين على إجراء حوار مفتوح حول هذا الأمر الهام وأمور بعينها رغم أنهم على دراية بحركة النشاط التجاري الذي كانت ناحية القبيطة قد عرفته سابقا.

نأمل أن تجد بعض الأفكار الواردة ضمن هذا المقال من يتأثر بها ويعمل على تحقيق ولو بعض أهداف الجمعيات الأهلية في إطار حركة تعاونية وثقافية فاعلة قاعدتها البرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية حتى لا تحرم عزل ومديرية حيفان وما جاورها من المشاريع الإنمائية التي تعود بالمنفعة على الجميع وليس لأشخاص استأثروا بالسلطة وجعلوها معبرا للهيئات الإدارية لمنظمات وجمعيات المجتمع الأهلي لتعظيم المصالح الشخصية الضيقة وهذه مقترحات قد تسهم بتعويض المناطق التي حرمت من بعض المشاريع الحكومية والخاصة (الانمائية والخدمية) في الماضي مثال مشروع تربية وتسمين الأغنام (الماعز) المحلية والذي كان مقررا انشاؤه بمنحة مالية من صندوق المعونة المالية الفرنسية عبر جمعية السروة التعاونية باعتبارها عضو الاتحاد التعاوني الزراعي ولم يتم تنفيذه بالموقع الذي اختارته اللجنة المكلفة من الاتحاد التعاوني والتي كانت قد قامت بالنزول الميداني إلى المنطقة لنفس الغرض بل تم تجاهل المشروع لاعتراض غير واضحة أسبابه والذي كان هدفه تحسين مستوى معيشة الأسر المنتجة العائشة بالريف والتي حرمت منه ومن غيره من المشاريع الانمائية التي كان بالإمكان تحقيقها قبل سنوات لولا اعتراض بعض النفعيين للآخر الذي سخر ويسخر قدرته وعلاقته وخبرته لخدمة المجتمع الأهلي.